سلمان ناطور

النكبة في المحكمة الإسرائيلية : الطنطورة كنموذج

هل يمكن أن تقرر المحكمة الإسرائيلية إذا كان صحيحاً أنه وقعت مجزرة في الطنطورة العام ١٩٤٨، وهل يمكن أن تقرر محكمة اسرائيلية إذا كان بحث أكاديمي ما صالحاً أم لا؟ ما هو موقف الجامعة التي أقرّت البحث ومنحت صاحبه علامة امتياز؟

هذه الأسئلة وغيرها كثير تتناقلها أوساط أكاديمية وقضائية عديدة في الأيام الأخيرة. وبطلها هو باحث من كيبوتس غان شموئيل ويدرس في جامعة حيفا، تيدي كاتس الذي أنهى قبل ٣ سنوات (آذار ١٩٩٨) أطروحة الماجستير في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة حيفا، تحت عنوان «خروج العرب من قرى الكرمل الجنوبي العام ١٩٤٨» وفيها يكتب عن تشريد أهالي الطنطورة الواقعة على ساحل البحر وقرية أم الزينات الواقعة على جبال الكرمل، وقد اعتمد الباحث على شهادات أهالي القريتين ممن عايشوا هذه الفترة وكانوا شهوداً على التشريد والمجازر التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية.

بالاضافة الى عشرات الوثائق المؤرشفة التي اعتمد عليها الباحث، أجرى مقابلات مع ٤٤ شخصاً معظمهم من جنود فرقة «الكسندروني» التي احتلت القرية يومي ٢٢ – ١٩٤٨/٥/٢٣، كذلك أجرى مقابلات مع ثلاثين فلسطينياً، معظمهم من مهجّري الطنطورة ممن كانوا في القرية أثناء احتلالها وكانوا شهود عيان على قتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني من سكان القرية بعد سقوطها بأيدي قوات كبيرة من وحدة الكسندروني.

واضح من هذا البحث والشهادات التي قدّمت أنه ارتكبت في الطنطورة مجزرة رهيبة، وبدم بارد، وقد عبر البحث كل المراحل المنهجية الأكاديمية وأقرّ بعلامة ٩٨، وهو يؤهل صاحبه للحصول على شهادة الماجستير، ولكن قبل حوالي العام نشرت صحيفة «معاريف» تقريراً عن البحث حيث كشفت عنه بعناوين بارزة، فأقام الدنيا ولم يقعدها، لأن الحقائق الواردة فيه تفضح احدى أهم الأساطير الصهيونية عن حرب ١٩٤٨ وهو ما يطلق عليه في الادبيات الاسرائيلية «طهارة السلاح»، كذلك حرّك ضباط وجنود فرقة الكسندروني المتقاعدين فتوجهوا الى المحكمة الاسرائيلية بدعوى ضد تيدي كاتس وجامعة حيفا يطالبون

فيها بمبلغ مليون ومائة الف شيكل تعويضاً عن «الاساءة» لهم بالقذف والتشهير.

عقدت المحكمة جلستين يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول الماضي، وقد تم استجواب تيدي كاتس حول ما ورد في بحثه، وحاول محامي المشتكين التشكيك بمصداقية البحث وادعاءات واستنتاجات كاتس. وتقرر مواصلة جلسات المحكمة يوم ٢٠٠٠/١٢/٢١، لكن قبل انعقادها بيوم فوجئ محاموه أفيغدور فيلدمان وطاقم «عدالة» الذين تولوا الدفاع عنه تطوعاً الى جانب قريبه المحامي أماتسيا أطلس، فوجئوا بتقديم طلب الى المحكمة يوم ٢٠٠٠/١٢/٢٠، يبلغ فيها المحامي أطلس ومحامي جامعة حيفا، المحكمة أن المدّعين (الكسندروني) والمدّعى عليهما تيدي كاتس وجامعة حيفا توصلوا الى اتفاق فيما بينهم يقضي بالتزام تيدي كاتس بنشر اعلان في صحيفتي «معاريف» و«هآرتس» يعتذر فيه للمدّعين وينفي وقوع مجزرة، جاء فيه : «أود أن أوضح، انه بعد إعادة الفحص أصبح واضحاً لي بما لا يقبل الشك أنه لا أساس للادعاء انه تم في الطنطورة قتل أناس بعد استسلام القرية، على يد مقاتلي كتيبة الكسندروني أو أية قوة أخرى من الاستيطان العبري».

وفي يوم ٢٠٠٠/١٢/٢١ عقدت المحكمة جلستها لاقرار الاتفاقية بحضور جميع الأطراف، وبعد أن أعلنت القاضية دروره فلفل عن اقرارها وانهاء الدعوى، طلب تيدي كاتس بواسطة محاميه أفيغدور فيلدمان عدم اغلاق الجلسة والإعلان عن استراحة لمدة عشر دقائق، وقف بعدها تيدي كاتس وأعلن أنه قرر التراجع عن هذه الاتفاقية «المهينة»، إلاّ أن القاضية رفضت طلبه وأقرّت الاتفاقية نهائياً وأغلقت الجلسة والملف.

أثار هذا السلوك وقرار المحكمة استياءً كبيراً في أوساط أكاديمية أصبحت تشعر بالقلق على حرية البحث والتعبير الاكاديميين. وقد استهجنت موقف الجامعة التي صفت الى جانب المدّعين بدلاً من أن تقف إلى جانب الطالب المنتسب إليها وتدافع عنه أكاديمياً وقضائياً، وقد ردّ على هذا الموقف المحاضر في الجامعة د. ايلان بابيه قائلاً (صحيفة كول بو ٢٠٠٠/١٢/٢٩): «أخجل من موقف الجامعة، لم تدرك الجامعة أن الحديث هنا يجري عن النضال من أجل الحريات الأكاديمية. لا يجوز مقاضاة باحث أكاديمي. البحث التاريخي ليس علماً دقيقاً. إنه ليس عملية في القلب ولا اجراماً ولا اغتصاباً. ولذلك، فإن تنصل الجامعة هو أمر مهين. في فرنسا قدّمت دعوى إلى المحكمة على يد مقاتلين فرنسيين لتقرر إذا كان مؤرخون على حق في ادعائهم ان في الجزائر ارتكبت أعمال رهيبة لم ينشر عنها، وقبل أيام قررت المحكمة أن هذه المسألة ليست من شأنها. في فرنسا أدركوا هذا الأمر ولكن هنا لا يفهمون أن المحكمة لا تستطيع أن تقرر بأدواتها الخاصة إذا وقعت مذبحة أو لم تقع في الطنطورة.» ودافع الدكتور ايلان بابيه بشدّة عن البحث واستنتاجاته وأعلن أنه سينشر مقالاً علمياً حول هذا الموضوع وهو لا يخشى أن يقدم الى المحاكمة.

وفي مقال نشره البروفيسور باروخ كيمرلنغ (هآرتس ٢٠٠٠/١٢/٢٦) يثير سؤالاً جوهرياً حول هذه القضية. وهو إلى أي مدى يمكن اعادة تقييم بحث أكاديمي في المحكمة؟ أي هل استعداد المحكمة البت في نتائج بحث تم تقييمه العلمي، هو فعلاً إعادة تقييم في المحكمة. فالأسلوب المتبع في كل العالم لنفي استنتاجات بحث علمي أو تأكيدها من جديد، هو بإعادة اجراء البحث على يد باحثين جدد، ويحذر كيمرلينغ من خطورة قرار المحكمة برفض تراجع كاتس، قائلاً: «هل من الآن وصاعداً سيضطر كل باحث إلى المجازفة والتعرض الى دعاوى قضائية والخضوع لاعتبارات غير علمية؟».

وأعرب كيمر لينغ عن استهجانه لموقف الجامعة قائلاً: «لو أن جامعة حيفا أخذت على عاتقها المسؤولية الكاملة عن البحث، كما تتطلب الاستقامة الأكاديمية، لما وصلت الأمور الى ما وصلت إليه. كان على الجامعة أن تبادر إلى التصدي لهذه الدعوى وأن لا تتخلى عن أحد طلابها، إن تنصلها من المسؤولية لا يشكل شهادة ضد كاتس وانما ضد نفسها هي».

لو أن المحكمة واصلت النظر في قضية كاتس، هل ستصدر قراراً برد دعوى المشتكين، جماعة الكسندروني، أم ستدينه بتهمة القذف والتشهير؟

يقول المحامي حسن جبارين، مديرمؤسسة «عدالة»: «في قضية تشهير حسب القانون الاسرائيلي، بإمكان المدّعى عليه أن يستند الى أحد ادعاءين دفاعيين. الأول: أن يثبت أن ما نشره صحيح. والثاني: أن يقول، حتى إذا لم يكن صحيحاً لكنني نشرته بنيّة حسنة.

تيري كاتس كان في حيرة جدية، فمن جهة حاول أن يثبت أن ما نشره كان من منطلق النيّة الحسنة، ولذلك فقد كان قلبه مع جماعة الكسندروني، ومن ناحية أخرى كان يحاول أن يدافع بوعيه عن الحقيقة. وبالتالي أعطى في المحكمة شهادة مضلّلة، حيث قال: إنني أصدق كل ما تقوله جماعة الكسندروني، وفي الوقت نفسه أصدّق كل ما يقوله أهل الطنطورة.

لو أنه تمسك بموقفه أن كل ما يقوله صحيح، لكان بمقدرته المحافظة على وضوح، ولما وصل الى ما وصل إليه».

ويضيف المحامي حسن جبارين، عن الخط الدفاعي الذي تبنته عدالة وافيغدور فيلدمان: كان هدفنا التمركز في أن النشر صحيح. وقد

جمعنا لهذه الغاية عشرات الشهادات من أهالي الطنطورة، لكن كاتس فوّت الفرصة.

واضح ان تيدي كاتس، بتراجعه وتراجعه عن تراجعه، يفقد مصداقيته ويعرّض نفسه للتشكيك والاستهتار وقد برر تراجعه الأول بالضغوط الكبيرة التي فرضت عليه والتهديدات التي تلقاها هو وأبناء عائلته وبحالته الصحية، ثم استدرك بعد أن نبهه محاموه من «عدالة»، وأفيغدور فيلدمان إلى خطورة فعلته، ولكن المحكمة رفضت تراجعه الثاني لتقدم للقوى التي هاجمت البحث سلاحاً يشهرونه لانكار النكبة والمجازر التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية العام ١٩٤٨. يحاول كاتس في مقابلات صحافية وفي رسالة نشرها في صحيفة هآرتس (٢٠٠١/١/٢) تبرير تراجعه الأول والتأكيد على تراجعه الثاني، إلا أن المسألة لم تعد مرتبطة بالشخص نفسه بل بأمرين أساسيين:

ايلان بابيه

ولكن هنا لا يفهمون أن المحكمة لا تستطيع أن تقرر بأدواتها الخاصة إذا وقعت مذبحة أو لم تقع في الطنطورة.»

الأول : ما طرحه باروخ كيمرلينغ حول شرعية «مقاضاة» البحث العلمي. وتأكيده أو نفيه في المحكمة الاسرائيلية.

الثاني : هل يحق للجامعة التنصل من مسؤوليتها على عمل أكاديمي يقوم به طالب أو معلّم في اطار البحث العلمي؟

إذا قبلت المحكمة تراجع كاتس أو لم تقبله، فسيبقى هذان السؤالان يبحثان عن اجابات شافية في المؤسستين القضائية والأكاديمية، ولكن الأهم من كل ذلك أن تفاصيل المجزرة ستنكشف بحذافيرها من الشهادات التي جمعها تيدي كاتس وتجمعها جمعية «عدالة». وكل شهادة تشكل لائحة اتهام.

لقد اخترنا واحدة من هذه الشهادات على سبيل المثال لا الحصر، وهي شهادة السيد محمد رزق الله عشماوي (أبو السعيد) الذي ولد في الطنطورة العام ١٩٣٥ وهجر الى قرية الفريديس. وقدم شهادته للمحامية اورنه كوهين من «عدالة» في ٢٠٠٠/١٠/١٧.

يقول أبو سعيد :

«عشت مع عائلتي في الطنطورة حتى يوم احتلالها في ايار ١٩٤٨. تعلمت في مدرسة البصة في الجليل وأمضيت في داخليتها منذ العام ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٨، إذ قررت ادارة المدرسة إعادة الطلاب إلى قراهم بسبب الأوضاع المتوترة. أذكر جيداً ما حدث عندما احتلت القرية في ايار ١٩٤٨. لقد استسلم الأهالي زرافات زرافات رافعين ايديهم. كان ذلك في ساعات الصباح. فرّق الجنود بين الرجال وبين النساء والأولاد وأمرونا بالتجمع قرب بيت الحج عقاب محمود يحيى، وبعد استسلام كل أهالي القرية نقلونا الى موقع على الشاطئ.

بقينا على الشاطئ حتى الساعة الثانية أو الثالثة ظهراً. الأولاد صاروا يبكون من الجوع ويطلبون الطعام. عندها وصل جندي، عرفته فيما بعد واسمه شموئيل سمسونوڤ من زخرون يعقوب، وطلب مني مرافقته لجمع الخبز من البيوت. في الطريق شاهدت جثث القتلى، كانت كثيرة.

أحياناً اضطررنا الى العبور فوق الجثث لأنها سدّت الطريق. كانت مجموعات مجموعات ممدّدة قرب جدران البيوت وعلى الطريق وفي كل مكان. دخلت مع سمسونوڤ الى البيوت وجمعنا الخبز. واصلت السير معه وفجأة رأيت جنوداً يطلقون النار على مجموعة مؤلفة من ٢٥ – ٣٠ شاباً ورجلاً، اوقفوا صفاً واحداً مصوبين وجوههم الى جدار بيت أم فخري القريب من المسجد. أذكر احد الشبان الذين أطلق عليهم الرصاص عند بيت أم فخري. كان من عائلة أبو صفية وعندما أطلقوا عليه النار كان ينادي أمه. ركضت نحوه فقبض عليها الجنود وضربوها بأعقاب البنادق فسقطت على الأرض. لا أعرف إذا ماتت أو أغمي عليها.

أحد الجنود توجه الى جثة الابن وأطلق عليها الرصاص مرة ثانية. إنني لا استطيع محو هذه الصورة من مخيلتي، حتى الآن اسمع صرخاته وهو ينادي: «يما، يما». من بين الرجال الذين قتلوا كان رجل هناك متقدم في السن واسمه أبو زيد، أذكره جيداً لأنني كنت أعرفه. كان رجلاً طيباً وأحب اللعب مع الأطفال في القرية وقد أحبوه كثيراً.

قرب بيت أم فخري وقفت، في أثناء اطلاق الرصاص على الرجال، مجموعة مؤلفة من ٢٠ – ٣٠ شخصاً، طوقها الجنود، وعندما شاهدوا أعمال القتل الفظيعة صاروا يصرخون ويبكون. أمرني سمسونوڤ بالتوقف وعندها قال لي تعال ننصرف. لقد أردت العودة من الطريق التي قدمنا منها لكي لا يقبض عليّ الجنود ولا يطلقوا النار عليّ. ولكن سمسونوڤ أمسك بيدي وبدأ يركض.

فجأة رأيت جنديين مقبلين نحونا. خفت كثيراً. أمسك سمسونوڤ بي وحجز بيني وبين الجنديين وصار يناقشهم بصوت عالٍ. لم أفهم ما قالوه لأنهم تكلموا باللغة العبرية. ولكن بعد وقت طويل، عندما

اشتغلت عند آشير بورشطاين من زخرون يعقوب، قال لي سمسونوڤ: هل تعرف؟ دافعت عنك. أراد الجنديان قتلك لأنك كنت شاهداً ولكنني منعتهما من ذلك، لولاي لما بقيت على قيد الحياة. أخلى الجنديان المكان وواصلنا سيرنا وعلى الطريق شاهدت العديد من الجثث.

عندما وصلنا الى شاطئ البحر قدّم الخبز للأولاد وحدثت النساء عمّا رأيت وعن الذين قتلوا. صرخت أمي في وجهي ومنعتني من مواصلة الكلام. وقفت مع بقية الأولاد والنساء على شاطئ البحر، كنا بضع مئات. وعلى مسافة خمسين متراً الى الجنوب، انتظرت مجموعة من مئات الرجال تحت حراسة الجنود. وقفوا قرب بيت أحمد الحج يحيى. في الساعة الثانية أو الثالثة ظهراً أمرنا الجنود بالقيام والسير خلفهم، واقتادونا إلى جهة الشرق. من شدة الخوف، لم تقو أمي على المشي، كأنها أصيبت بشلل في رجليها، ولم نتمكن من حملها.

رأيت جندياً يتوجه نحونا ويأمرنا بالنهوض. قلت أنا وأختي حليمة للجندي إن والدتي لا تستطيع المشي. فقال لنا: «انهضا وتحركا واما هي فسنقتلها، خلاص، يجب أن تموت». وصل جندي آخر، اعتقد أنه كان من زخرون يعقوب، وصار يتحدث مع الجندي الذي أراد قتل والدتي. طلب منا الجندي من زخرون يعقوب استدعاء فتاة أخرى، وهكذا ساعدت أختي والفتاة أمي على النهوض، اتكأت أمي على أختي وعلى الفتاة وبدأت السير. اسم الفتاة فوزية حسيب، بعد أن ابتعدنا عن شاطئ البحر، قام الجنود بتفتيشنا، قال الجنود: «ممنوع حمل الساعات، والنقود والذهب»، المجندات قمن بتفتيش النساء، أخذوا منا كل الأشياء الثمينة، وغادرنا الطنطورة بلا شيء. واصلنا التقدم شرقاً، في الطريق رافقتنا امرأة من الفريديس، سارت الى جانب ابنتيها، فجأة رأت جثة زوجها. عرفت فيما بعد أن اسمه سلمان مراعنة، بدأت تصرخ وهي وابنتاها: «يابا، يابا، يابا». صارت المرأة تصرخ على أحد الجنود، من زخرون يعقوب: «يا موطال، أنت قتلته». انكر الجندي وقال إنه لم يقتل زوجها. أجهشت بالبكاء وقامت بمساعدة آخرين بنقل جثة زوجها تحت الشمس الى الظل. في الوقت ذاته أمر الجنود الرجال بجمع الجثث ونقلها على عربة الى المقبرة. احضروا الجثث إلى المقبرة بينما أوقفونا في تجمعين، الرجال في تجمع والنساء والأطفال في تجمع آخر.

رأيت شاحنات تصل الى المقبرة وتتوقف هنا. أمرنا الجنود بعدم التحرك، رأيت الجنود يتوجهون الى الرجال الذين جمعوا الجثث ويأمرونهم بالوقوف في أماكنهم. أحاط بنا الجنود مصوبين بنادقهم علينا، كانت الأمهات مذعورات جداً، ظنن ان الجنود سيطلقون النار على الجميع فأمسكت كل امرأة بأطفالها وحاولت الدفاع عنهم. على أحدى الشاحنات رأيت جندياً يصورنا...».

ويواصل أبو السعيد وصف رحلة العذاب والآلام في شهادة مشفوعة بالقسم.. المحكمة كانت فرصة لتقديم كل الشهادات عن المجزرة ليس في الطنطورة فقط، بل أينما وقعت مجازر، وهذا ما حدا بعدالة ولجنة المهجرين للوقوف مع تيدي كاتس، ويبدو أن فتح هذا الملف الخطير، هو الذي حدا بالمعنيين في الجامعة والمحكمة والمؤسسة العسكرية والسياسية، لإغلاقه ولو بثمن التغطية على الحقيقة أو قبول الاهانة الأكاديمية.

بقينا على الشاطئ حتى الساعة الثانية أو الثالثة ظهراً. الأولاد صاروا يبكون من الجوع ويطلبون الطعام. عندها وصل جندي، عرفته فيما بعد واسمه شموئيل سمسونوڤ من زخرون يعقوب، وطلب مني مرافقته لجمع الخبز من البيوت. في الطريق شاهدت جثث القتلى، كانت كثيرة.